

عدنان الأسدي يتخذ المثنى قبة لمستقبله السياسي



العراق اليوم/خاص دعا النائب عن إنتخابات دولة القانون، عدنان الأسدي، الكتل السياسية التي تركت السجلات والصراعات السياسية للتحفاظ على العراق ووحدة شعبه، وعن الموضوع تحديداً والذي يجب تخليصه من السجل السياسي، فقد بين لنا الأسدي ذلك في حديثه لـ "العراق اليوم"، وهو تحديداً: "إن على الحكومة العراقية وعلى القوى السياسية، الوقوف بأجل وتقدس لما يقضيه أبناء الوسط الجنوبي، المنخرطين داخل الحشد الشعبي والقوات الأمنية من تنضيات، والوقوف صفاً واحداً ضد التنظيمات الإرهابية"، وعن القسم الثاني من بيت القصيد، نقرأ: "إن محافظات الوسط والجنوب، وفي مقدمتها أبناء محافظة المثنى، هم أكثر من ضحواً بأغالي والنفس من أجل الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه"، وتبقى كلمات الأسدي في جغرافية المثنى، لتقدم المزيد من الكلمات الاحتفائية: "ادعوا إلى الوقوف اجلاً وإرماً لأبنائنا من محافظة المثنى التي قدمت خيرة أبنائها من أجل الوقوف بوجه النظام البائد، والحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه"، ولابد لنا من أن نذكر بأن قوات الحشد الشعبي، تشكلت تلبية لدعوة المرجعية الدينية بالجهاد الكفائي، بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لعدة منطقتين ومدن في وسط وشمال العراق في حزيران من العام الماضي.

العراق اليوم/خاص طالب النائب عن البصرة، فالح حسن الخزعلي الحكومة الاتحادية بضرورة الالتزام بوعودها بشأن نقل الصلاحيات لمجلس المحافظين وفق قانون ٢١ المعدل"، وذكر الخزعلي في حديثه لـ "العراق اليوم" بما يتصل عليه القانون المعدل حرقياً: "إن الحكومة مُلزَمة بتطبيق القانون ٢١، ونقل صلاحيات وزارات اتحادية إلى الحكومت المحلية، ومنها محافظة البصرة"، ولم يترك الخزعلي أداة التفكير، ملوحاً بها للإشارة إلى موعد الصفر لبدئية عمل نقل



في موعدنا"، وكان النائب الخزعلي قد تقدم بطلب يحمل توقيع أكثر من ٥٤ نخباً، لتطبيق قانون ٢١. وقد استجيب لطلبه في وقتها، ما جعل الحكومة تعلن عن موعد تنصيب القانون في الأول من آب المقبل، وتجدر الإشارة بنا إلى أنه قد تم الاتفاق على نقل صلاحيات الوزارات بشكل تدريجي، بينما أعلن سيليون آخرون بأن هنالك بعض الوزراء يعرقلون ذلك، بسبب توجهات الكتل السياسية التي يتنتمون إليها، حيث نشرت "العراق اليوم"، وفي طبعاتها السابقة، تصريحات لتلك الأراء.

داعش يتصدر سلم تجارة الجنس والعبوات البشرية في العالم

بين أبناء الشعب العراقي"، وما جاء في الحديث أيضاً، إذ تمّ تطرق إلى كيفية تحقيق التنظيم لذلك، متخماً لنا التشخيص التالي: "إن عصابات داعش الإرهابية عثت على تنفيذ مخططاتها الإجرامية هذا من خلال ممارساتها وخطاياها وبياناتها المتفرقة، وإقامة المصعكرات في محافظة الموصل، لوضع برامج إرهابية لضرب التعاضل السلمي في العراق، وتجنيد مجموعات إرهابية ضالّة لتلك الأغراض، وهذا يتطلب إيجاد آليات حازمة، لإيقاها في فوري لهذه المخططات من خلال وضع آليات لبناء السلام، وإصدار وثيقة السلم المجتمعي، لتكون احد الأسس والركائز لبناء دولة السلام والمواطن في العراق".

والسلام في المناطق المحررة والمحاصرة من تنظيم داعش، وتأثير ذلك على بنية السلم المجتمعي وحقوق الإنسان، وجاء ذلك على لسان عضو مفوضية حقوق الإنسان، فاضل الغراوي في حديثه السابق لـ "العراق اليوم"، الثلاثاء ٢٠ من حزيران الماضي، حيث كشف عن أسباب نمو هاجس اللقن لدى المفوضية: "إن هذه الاشكالية تشكل مصدر قلق للمفوضية، لأن تأثيرها يتسبب في الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال والإشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى بيئة العنف والتطرف التي زرعها عصابات داعش الإرهابية في هذه المناطق، والتي أثرت بشكل واضح على السوية المجتمعية، بهدف زرع عداوة أو صراخ للتلاحم والمجبة لحقوق الإنسان، قد أبدت قلقها حيال إشكالية بناء

والشمالية، مطلع حزيران من عام ٢٠١٤، وعن ما يتعرض له المبعوضون، نقرأ: "إن التقارير تكشف عن أن هؤلاء الأطفال، سيعدوا لغرض المتاجرة بالأعضاء البشرية، ولغرض الاستغلال الجنسي أو القيام بمبهمات متحررة، تنفيذها العصابات في مناطق أخرى من العالم"، وعن المكونات التي ينتمي لها هؤلاء المخطوفون: "إن معظم هؤلاء المخطوفين من الإيزيديين والمسيحيين والشبك والارهابي"، وختتم السلسلوي بالإشارة إلى أن الحكومة العراقية قد تقدمت طلباً إلى المحكمة الجنائية الدولية، لأختبار هذا الفعل جريماً ضد الإنسانية، وكانت المفوضية العليا لحقوق الإنسان، قد أبدت قلقها حيال إشكالية بناء

وزارة المالية تطمئن شركات النفط الأجنبية على مستحقاتها المالية

العراق اليوم/بغداد أكد وزير المالية هوشيار زبيباري، حرص العراق على الإيفاء بالتزاماته المالية لشركات النفط العالمية، وجاء كلام زبيباري في بيان لوزارة المالية، أعلنت "العراق اليوم" على عيباجته، البارحة الثلاثاء، وحسب المناسبة التالية: "إن زبيباري التقى المدير التنفيذي لشركة شل في العراق، هانز نايكيب والوفد المرافق له، وبحث الجانبين، وأوجه التعاون وتفعيل مشاريع المشاريع المتوقعة بتقليل نسبة الغاز المحترق، المصاحب لعمليات استخراج النفط، وفق الترتيبات الزمنية المتفق عليها"، وانتقل الجانبين وباستدارة حادة من موضوع الالتزامات المالية للشركات إلى موضوع الصناعة النفطية، رغم أننا لم نستطع أن نفهم علاقة الوزير بمسائل قديمة تبدو بعيدة عن اختصاصه الحالي والسابق كوزير للخارجية: "إن الجانبين اطلعا خلال اللقاء على عمليات الشركة في مجال صناعة النفط والغاز في جنوب العراق من حيث زيادة الإنتاج، والاستفادة من الغاز"، وتجدر

البنك المركزي يكسر قيود الموازنة ويعود الى التحليق الحر في سياسة البلاد النقدية

العراق اليوم/خاص أكد محافظ البنك المركزي في العراق علي العلق، إن "تحديد سقف مبيعات الدولار، سيحدث نقصاً كبيراً في كمية الدينار المطلوب، لتغطية نفقات الموازنة المالية"، معتبراً: "إن قبول المحكمة الاتحادية الطعن في مواد الموازنة، دعماً لاستقلالية البنك، وإبعاده عن التأثير سياساته وقراراته"، وقدم العلق في حديثه لـ "العراق اليوم"، فكرة عامة عن أهداف مبيع العملات الأجنبية من قبل المركزي: "إن مبيعات العملة الأجنبية (الدولار)، ليست خياراً من الخيارات، وإنما ليست هي عملية تجارية أو تغطية لنفقات تجارية، بل هي في الحالة العراقية، كما هو الحال في الدول التي تسيطر على التصدير، وتحكم العملة الأجنبية بحكم طبيعة مواردها كالتفطية، عملية استبدال الدينار العراقي الموجود في التداول بالدولار من أجل تزويد وزارة المالية بالدينار مقابل الدولار الذي تصنمته عن مبيعات النفط والذي لا تحتاجه، بل تحتاج إلى الدينار العراقي لتمويل الموازنة العامة"، وعن المعنى العملي لتحديد مبيعات الدولار، نقرأ: "إن تحديد سقف مبيعات الدولار معاً، بالنتيجة، تحديد كمية الدينار الممول للموازنة العامة"، وعن الأثر السلبى للحدس، زعم العلق: "إنه في حالة الأخذ بالحدس، كما ورد في قانون الموازنة العامة، فهذا يعني حدوث قصور وتقصير كبير في كمية الدينار المطلوب، لتغطية نفقات الموازنة"، ويضرب لنا المثال التالي وبالآرقام: "إذا باع البنك المركزي ٢٠٠ مليون دولار يومياً، كما هو وارد في قانون الموازنة، فإن ذلك يعني أن البنك المركزي سيبيع سنوياً ما يعادل ٢٠٠ تريليون دينار تقريباً، في حين أن النفقات التشغيلية (بالدينار) حوالي ٢٠٠ تريليون دينار"، وقد حول العلق المثال الذي وضحه وبالآرقام إلى رصاصة انتقادية لدعاة تحديد سقف مبيعات الدولار: "إن هذه الحقيقة غير واضحة لدى الكثير ممن يطبقون دعوات تحديد سقف مبيعات الدولار، فضلاً عن عدم ادراك دور البنك المركزي ومهمته في تحقيق استقرار أسعار الصرف والأسعار العامة، والتي تقتضي المرونة المالية والمستمرة في الكميات التي يبيعها للبنك"، ولقد العلق الأطفال إلى أن يجب المواطن العراقي حصراً ومن يتحمل ثقلات سعر الصرف الكبير للدولار: "إن وجود فرق كبير في سعر الصرف بين الرسمي والعملي والسوق الموازي، يدفع فئته المواطن والاقتصاد والاستثمار، ويصيب أرباحاً طائلة في جيوب الجشعين والمتطفلين، ولا يمكن كبح ذلك كله إلا بالتحكم بالكميات بما لا يدع مجالاً لتلك الظواهر الخبيثة"، وعن قبول الاتحادية لطعن المركزي، علق المحافظ: "إن قرار المحكمة الاتحادية العملي، القضي بقبول الطعن المقدم من قبل البنك المركزي في المواد التي تضمنت قيودات وأوامر للبنك، جاء وفق الدستور وقانون البنك المركزي"، معتبراً قرار المحكمة بأنه: "يشكل أهمية كبيرة لعماله من أثر في تعزيز ودعم استقلالية البنك المركزي، وإبعاده عن التأثير في سياساته وقراراته، وهذه الاستقلالية ليست مسألة شكلية بل هي شرط أساس لتمكين البنك المركزي من تحقيق مهمته، وخاصة في سياسته النقدية التي تقوم بطبيعتها على تنوع أدواتها ومرونة وجهاتها"، وذهب العلق إلى تأثير قانون الموازنة الكبير في سياسة البلاد المالية "إن قانون الموازنة العامة يحكم السياسة المالية في إنفاقها وإيراداتها السنوية، وهو أمر لابد من أن يكون محدداً بالبنود الواردة فيه، بحكم طبيعة إدارة الموارد والنفقات"، ووضح العلق أيضاً، الفرق بين السياسة المالية والتقنية، وحسب التالي: "إن السياسة التقنية تختلف كلياً عن السياسة المالية، حيث إن من طبيعتها الحركة والمرونة، والتعاطف مع المتغيرات في الوضع الاقتصادي وأوضاع السوق"، وعن الاحمال التي يلقها قانون الموازنة للبلاد على أكتاف سياسة المركزي النقدية: "لم يحصل في الدول التي تتبع نظام السوق أن يكون قانون الموازنة محدداً وموجهاً ومقيداً لسياسة البنك المركزي، أو حتى في غيرها، لأن ذلك يفقد البنك المركزي دوره ويسلبه أدواته التي يستعملها للخلق والتوازن والوصول إلى تحقيق الأهداف التي تحركه بحركة السوق والوضع الاقتصادي، وحالات التضخم والركود وغيرها"، ويضحي أكثر في جادة التفصيلات: "إن هذه الحركات تحدث بشكل مستمر، وأحياناً بشكل يومي، وقانون الموازنة قانون يسري لسنة، مما يجعل القيود فيه قيوداً حقيقية ومكبلة للسياسة النقدية، وهذا عكس دورها وطبيعتها"، وكانت المحكمة الاتحادية العليا، قررت أمس الأول، الاثنين ٦ من تموز الجاري، الحكم بعدم دستورية عدد من مواد الموازنة الاتحادية للعام ٢٠١٥، مؤكدة: "أن تشريعها جاء خرقاً للسياسات المنصوص عليها في الدستور".



بسبب تدني نسب النجاح في محافظة ذي قار.. الغزي يؤكد على ضرورة إقامة دورات تقوية مجانية لطلبة الصفوف المنتهية

العراق اليوم/بغداد أكد رئيس مجلس محافظة ذي قار "حميد الغزي"، على ضرورة إقامة دورات تقوية مجانية لطلبة الصفوف المنتهية بعد تدني نسب النجاح في الصف الثالث المتوسط، مشيراً إلى أن لجنة التربية ستقوم بمتابعة الموضوع. وأضاف الغزي: "إن هدف دورات التقوية هو وصل معلومات الطالب وتبنيته لخواص إمتحانات الدور الثاني بصورة جيدة". وأضاف الغزي: "إن المجلس سيقوم بدراسة توصيات اللجنة

لطفل يبلغ من العمر أربعة أشهر الواسطي يجري عملية جراحية معقدة



العراق اليوم/منى خضير عباس تمكن فريق طبي في مستشفى الواسطي من إجراء عملية معقدة لطفل يبلغ من العمر أربعة أشهر، وقال جعفر هادي الزيني اختصاص الجراحة التجميلية الدقيقة، رئيس الفريق الطبي ان "العلمية التي أجريت للطفل عملية استكشاف الضفيرة العصبية للكشف لليمن والتي استمرت العملية (١١) ساعة كون المريض طفل وصعوبة التعامل مع هذا النوع من العمليات كونه يتطلب تدخل مجهرى معقد ودقيق". مشيراً إلى ان "مثل هذا النوع من العمليات يحتاج إلى دقة عالية في التعامل مع المريض لذا فقد تطلب الأمر تدخل طبيب جراح ثاني وتم الاستعانة بالاستشاري أسامد احمد النجار لغرض إكمال العملية".

واختتم الزيني ان "العلمية تمت بالجراح ويحتاج المريض إلى فترة متابعة ونقاهة حتى يتماهي بشكل تام". وعلى صعيد متصل أقام قطاع الرعاية الصحية الأولية في البلديات الأولى دورة مسؤولي وحدات المختبر في المراكز الصحية التابعة إلى القطاع أعلنت ذلك شذى الموسوي مديرة القطاع، وقالت "ان الدورة تضمنت محاضرات عن عمل وحدات المختبر في المراكز الصحية من خلال اجراء الفحوصات المختبرية التي تجرى إلى المواطنين ومن أهمها اخذ عينات من المرضى المواطنين والتأكد من اصابته بغير فيروس الكبد الوبائي وبسببه عشر بالمائة من المراجعين وإرسال هذه العينات إلى المختبر المرجعي من أجل فحصها، والتأكد من الإصابات الموجودة"، مشيرة إلى ضرورة متابعة مشروع القرية للأطفال حديثي الولادة وكذلك التأكيد على مركز العوز المناعي.

رئيس ديوان الوقف الشيعي يلتقي وزير النقل لدعم الاستثمار المشترك



العراق اليوم/منى خضير عباس التقى رئيس ديوان الوقف الشيعي علاء الموسوي، وزير النقل بأقر جسر الزبيدي في مقر الوزارة، بجري خلال اللقاء بحث التعاون المشترك بين ديوان الوقف الشيعي ووزارة النقل في مجال دعم الاستثمار المشترك من أجل تمكين الوقف من الاستفادة من قضايا الاستثمار ليصل إلى الاستفادة الذاتية وأكد الموسوي على "ان الوقف بدأ بالعمل بهذا الاتجاه وبدأ بتشكيل اللجان لراسمة موضوع الائتلاف الفاعلي وسيتم تطبيقه". ومن جانبه رحب الزبيدي بزيارة الموسوي وأكد على "ان وزارة النقل مستعدة لتقديم ما يحتاجه الوقف من أمور تتعلق بوزارة النقل"، مضيفاً "ان لدى وزارة النقل خبرة واسعة في مجال الاستثمار وتنفيذ المشاريع بإمكان ديوان الوقف الشيعي الاستفادة منها خصوصاً في ظل الظروف المالية التي تمر بها الموازنة الاتحادية، وان الاستثمار والتشغيل المشترك ساهم بشكل كبير في دعم عجلة البناء والتقدم للعراق"، هذا وأكد الزبيدي على "أهمية دور ديوان الوقف الشيعي في وحدة الشعب العراقي وخصوصاً في هذه المرحلة الخطرة".

رئيس مجلس واسط يناشد رئيس الوزراء بالايعاء الى اطلاق مخصصات المحافظة المالية

سبحة/العراق اليوم ناشد رئيس مجلس محافظة واسط السيد مازن الزاملي، رئيس الوزراء وحيدر العبادي، اطلاق مخصصات المحافظة المالية. وقال الزاملي في تصريح صحفي: ان واسط تشهد توقف تام عن كافة المشاريع الخدمية المنفذة عن طريق عدد والشركات العاملة في اغلب القطاعات الحيوية والنوحرية وذلك بسبب عدم دفع مستحقاتها المالية المتأخر وصولها من قبل وزارة المالية واللائحة وظروف كل دعوى وحكم القانون، وكل حكم يصدر حوضياً يستتوي محكمة التمييز النظر به تمييزاً".

قضية سبايكر ستغرق في الأوراق والدعاوى قبل إيصالها للجنة الى جبل المشنقة

المسالك في المناطق التي تم ارتكاب الجرائم فيها، ومن تولى التعرّض على ارتكاب الجرائم أو اتفق مع الفاعلين أو ساعدهم بأي وسيلة وجميع من ساهم أو اشترك في ارتكاب هذه الجرائم بأي صفة أو شكل من اشكال المساهمة والاشتراك"، وأكد حرب أنه "سيكون هنالك أكثر من حكم على كل منهم، فالمتهم الذي تم القبض عليه يوم ١٥ / ٧ / ٢٠١٥ في البصرة قد اعترف بقسطن ٩ من الضحايا، وهذا يعني أنه سيحكم بالإعدام ٩ مرات طبقاً لعدد الضحايا إذا تأيد اعترافه وإن لم يتم القبض عليه من المتهمين، سيتم اجراء محاكمته وإصدار العقوبة بحقها غيابياً، بعد اتخاذ اجراءات النشر في الصحف المحلية للتبليغ بالحضور لاجراء المحاكمة والتبليغ بالحكم بعد صدور"، وتابع الخبير القانوني، "ان المحكمة التي ستستوي محكمة التمييز".

قضية سبايكر ستغرق في الأوراق والدعاوى قبل إيصالها للجنة الى جبل المشنقة

سيكون موعداً لمحكمة المجموعة الأولى، وسيتم تصديق ما عدا أخرى للمجموعات الأخرى من المتهمين، بعد اكتمال التحقيق الابتدائي معهم، وإذا كان مجموع المتهمين في المجموعة الأولى ٢٨ متهماً، فإن المجموعات الأخرى يكون عدد المتهمين فيها أكثر من هذا العدد أو أقل منه، حيث يتم إحالتهم إلى المحكمة". وأشير لنا حرب: "إن عدد المتهمين بحودود ٦٠٠ منهم إذ تصدور ما يقارب من ٦٠٠ أمر قبض، وكانت تلك المئات من الصفحات والأوراق الخاصة بكل دعوى، كما كانت هنالك اعترافات وقرارات مصفنة من المتهمين، تضمنت ذكر كل شيء عن الجرائم المرتكبة بما فيها الأسلحة المستخدمة وأماكن القتل وكيفية التصرف بالجثث بعد ارتكاب الجرائم وطريقة ارتكاب الجرائم والزمان الذي صلت فيه والسيارات التي تولت نقل الضحايا ودور اصحاب



العراق اليوم/خاص استبعد الخبير القانوني طارق حرب، حسم الدعوى بقضية سبايكر اليوم الأربعاء، مؤكداً: "إنه سيتم تأجيلها إلى ما عدا جدي، بسبب كثرة عدد المتهمين، وكثرة الأدلة والوثائق والإفادات والشهادات والأخبارات والإقرارات في الدعوى". وأوضح حرب المزيد في حديثه لـ "العراق اليوم"، وجاء في الزيادة: "إن اليوم سيكون موعداً لمحكمة المجموعة الأولى من المتهمين في قضية سبايكر، والنهضة الموجهة لهم، هي ارتكاب الجرائم الإرهابية المتمثلة بقتل أكثر من ألف ضحية مع توفر القصد الجنائي مما حصل في شهر حزيران ٢٠١٤ في مدينة تكريت"، ولقد حارب الأطفال إلى التالي: "إن القضية سبقت إلى مجموعتنا اعتماداً على اكتمال التحقيق الابتدائي في كل مجموعة، واليوم